



واقع المنشآت الاقتصادية من منظور جندي

ورقة تحليلية من بيانات تعداد
المنشآت الاقتصادية 2018

إعداد
دائرة الإحصاءات العامة
2021

تقديم

سعيًا لتعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة وانطلاقاً من أهمية وقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة ميادين الحياة باعتبارها تشكل نصف المجتمع، وضرورة سد الفجوة النوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين، فقد عملت دائرة الإحصاءات العامة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنجاز هذه الورقة التحليلية والتي تتضمن مؤشرات إحصائية دقيقة عن المرأة الأردنية مقارنة بالرجل في المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن.

وتأتي أهمية هذه الورقة التحليلية من خلال التركيز على سد الفجوات في مؤشرات لقطاع رئيس لا يوجد له بيانات مرجعية إلا من خلال تعداد المنشآت الاقتصادية، حيث تم تسليط الضوء على واقع المرأة والرجل في المنشآت الاقتصادية، ووصف أبرز المؤشرات الإحصائية من منظور جندي ومدى وصولها للموارد الاقتصادية وقدرتها في السيطرة عليها واتخاذ القرارات المناسبة، والتي تعتبر خطوة أولى وأساسية في تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي لتلبية احتياجات صناعات السياسات ومنتخذي القرارات ورصد خطة التنمية المستدامة 2030. وقد تم توفير البيانات من خلال آخر تعداد للمنشآت الاقتصادية في عام 2018 والذي يهدف بصورة أساسية إلى توفير منظومة من البيانات ذات الجودة العالية والحديثة للمنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص حسب خصائص متعددة تعكس واقع المرأة الأردنية.

وتتقدم دائرة الإحصاءات العامة بالشكر والعرفان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لما قدمته من دعم واهتمام لإعداد هذه الورقة التحليلية، كما وتؤكد دائرة الإحصاءات على مواصلة التعاون والتنسيق مع الهيئة في المجالات التي تتعلق بالمرأة والعمل على تحسين أوضاعها وتفعيل دورها في المجالات المختلفة مما سينعكس إيجابياً على الجهود التنموية في الأردن. كما تتقدم الدائرة بالشكر لمن قام بإعداد ومراجعة هذه الورقة من العاملين/ العاملات في دائرة الإحصاءات العامة، آمين أن تكون هذه الورقة مرجعاً للمحللين/ المحللات والباحثين/ الباحثات والجهات التي تُعنى باتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

د. شاهر الشوابكة

المدير العام

الملخص التنفيذي

أظهرت نتائج تعداد المنشآت الاقتصادية لعام 2018، النتائج الرئيسية التالية:

- عدد المنشآت الاقتصادية العاملة قد بلغ 167,519 منشأة عاملة، ملكت منها 11,240 للإناث مقابل 156,279 للذكور.
- لم تتجاوز ملكية/إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية 7%، في المقابل سجل الذكور 93% من ملكية/إدارة المنشآت الاقتصادية.
- محافظة مادبا سجلت المرتبة الأولى لملكية/ إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية فيها وبنسبة بلغت 9% مقابل 91% للذكور، في حين سجلت محافظة العقبة أقل حصة لملكية/ إدارة المنشأة وبنسبة بلغت 3.4% للإناث مقابل 96.6% للذكور.
- معظم المنشآت التي تمتلكها/تديرها إناث هي منشآت فردية وبنسبة 90.7% من إجمالي 11,240 منشأة تمتلكها/ تديرها الإناث مقابل 89.5% من إجمالي 156,279 منشأة يديرها/ يمتلكها الذكور.
- سجل قطاع الخدمات المرتبة الأولى في نسبة امتلاك/ إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية حيث بلغت 13.9% مقابل 86.1% للذكور.
- معظم مالكات/ مديرات المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات يتركزن في الأنشطة الخدمية الأخرى (حيث بلغت 43.2%) ونشاطي التعليم والصحة وبنسب بلغت (20.0%) لكل نشاط على التوالي، أما الذكور فقد تمركزوا في نشاطي خدمة الإقامة والطعام والخدمات الأخرى وبنسب بلغت (31.2% و 25.5%) على التوالي.
- حققت المنشآت الاقتصادية التي تمتلكهن/ تديرهن إناث أعلى نسبة للإيرادات السنوية ضمن الفئة أقل من 45,000 دينار على مستوى المملكة.
- 15.4% مالكات/ مديرات المنشآت الاقتصادية يستخدمن سجلات محاسبية منظمة، في حين استخدم 13.1% من الذكور مالكي/ مديري المنشآت الاقتصادية سجلات محاسبية منظمة.
- حوالي أربعة من بين خمسة إناث مالكات/ مديرات منشآت اقتصادية توظف 4 عاملين فأقل وبنسبة بلغت 86.7% من إجمالي المنشآت التي تملكها/ تديرها الإناث، مقابل 90% من الذكور الذين يملكون/ يديرون منشآت اقتصادية.
- إن الغالبية العظمى من المالكين/ المديرين للمنشآت الاقتصادية من الذكور والإناث لا يستخدمون خدمة التجارة الإلكترونية وبوابة الحكومة الإلكترونية وبنسب استخدام لم تتجاوز 1%، 4% على التوالي.
- حوالي ربع العاملين/ العاملات (23.1%) في المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة هن إناث مقابل 76.9% ذكور.
- ثلاثة أرباع الإناث تعملن ضمن المنشآت الالتي توظف أكثر من 20 عامل في المنشأة وبنسبة بلغت 74.1% في المقابل نصف الذكور يعملون ضمن نفس فئة العمالة في منشأة.

- 22.3% حصة الإناث من إجمالي القوى العاملة الأردنية في المنشآت الاقتصادية مقابل 77.7% للذكور، وأكثر من ربع العاملين والعاملات غير الأردنيين هن من الإناث وبنسبة بلغت 28.7% مقابل 71.3% للذكور.
- سجلت محافظة الكرك المرتبة الأولى من حيث نسبة العاملات فيها حيث بلغت 31.8% مقابل 68.2% للعاملين، بينما محافظتي المفرق ومعان سجلتا أقل النسب للعاملات والتي بلغت (7.9%، 5.9%) على التوالي للعاملات، مقابل (92.1%، 94.1%) على التوالي للعاملين الذكور.
- سجل قطاع الخدمات المركز الأول من بين القطاعات التي تركز فيها عمل الإناث وبنسبة بلغت 51.8% من إجمالي الإناث العاملات، في المقابل، كان عمل الذكور أكثر تنوعاً، حيث كانت الغالبية العظمى في قطاع التجارة، والذي يتركز فيه 33% من جميع الذكور العاملين.
- أظهرت النتائج تركز عمل الإناث ضمن قطاع الخدمات في نشاطي التعليم والصحة وبنسب بلغت 46.2%، 19% على التوالي، أما الذكور فقد تركز عملهم في نشاطي خدمة الإقامة والطعام والتعليم وبنسب بلغت (34.4%، 13.8%) على التوالي.
- الغالبية العظمى من الإناث العاملات يعملن بأجر وبنسبة بلغت 95.8% و4.2% فقط منهن يعملن بدون أجر، مقابل حوالي 81.7% من العاملين الذكور يعملون بأجر و18.3% منهم يعملون بدون أجر.
- 95% من الإناث الأردنيات يعملن بأجر مقابل 99.6% للإناث غير الأردنيات. في حين أن 79.6% من الأردنيين الذكور يعملون بأجر مقابل 97.2% للذكور غير الأردنيين.

المشاركون والمشاركات في إعداد الورقة التحليلية

الإعداد

السيدة لما المتولي	قسم إحصاءات الجندر
السيدة سحر الخرابشة	قسم إحصاءات الجندر
السيدة بثينة العلاونه	قسم إحصاءات الجندر

المراجعة

السيدة أماني جودة	رئيس قسم إحصاءات الجندر
السيد محمد ضمرة	مدير مديرية إدارة البيانات
السيد محمد عبد الرزاق	مدير مديرية الإحصاءات الاقتصادية

إشراف

الدكتور علي الشبلي	مساعد المدير العام للعمليات
--------------------	-----------------------------

قائمة المحتويات

4	الملخص التنفيذي
9	مقدمة
10	أهم المفاهيم المستخدمة
12	المنشآت الاقتصادية العاملة
12	ملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية
18	العمالة في المنشأة الاقتصادية
26	التوصيات

قائمة الأشكال

- شكل 1 : خريطة التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية حسب المحافظة والجنس، 2018
- شكل 2 : التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشآت الاقتصادية حسب الكيان القانوني والجنس، 2018
- شكل 3 : التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي والجنس، 2018
- شكل 4 : التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس، 2018
- شكل 5 : نسبة الإناث مالكات/ مديرات المنشأة الاقتصادية العاملة حسب الإيرادات السنوية، 2018
- شكل 6 : التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية حسب الجنس واستخدام سجلات محاسبية منظمة، 2018
- شكل 7 : التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية العاملة حسب الجنس وفئة العمالة واستخدام نظم سجلات محاسبية، 2018
- شكل 8 : التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشآت الاقتصادية حسب فئة العمالة و جنس مالك ومالكة/ مدير ومديرة المنشأة، 2018
- شكل 9 : التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الجنس، 2018
- شكل 10 : التوزيع النسبي لفئة العمالة حسب الجنس، 2018
- شكل 11 : التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الجنس والجنسية، 2018
- شكل 12 : خريطة التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشأة الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والجنس، 2018
- شكل 13 : التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي و جنس العامل، 2018
- شكل 14 : التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس، 2018
- شكل 15 : التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الجنس والجنسية والعمل بأجر/ بدون أجر، 2018
- شكل 16 : التوزيع النسبي للإناث العاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والعمل بأجر/ بدون أجر، 2018
- شكل 17 : التوزيع النسبي للذكور العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والعمل بأجر/ بدون أجر، 2018

تقوم الدولة الأردنية بواجب رئيسي يتمثل في توفير مجتمع مستقر وآمن للجميع، يكفل العيش الكريم للمواطنين/ المواطنات وفي سياق خطة التنمية المستدامة 2030 لأجل أن "لا يستثنى منها أحد" سواء إنثاً أم ذكوراً وبالأخص في عملية التنمية الاقتصادية ولضمان نمو اقتصادي، وازدهار اجتماعي وسياسي، مبني على مبادئ الحرية والعدل والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان، والانفتاح وتكافؤ الفرص والأخذ بعين الاعتبار الفئات المجتمعية التي تعاني من الإقصاء والتهميش وذلك لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة بأبعادها الشاملة.

تستلزم التنمية المستدامة مساواة بين الجنسين وتمكيناً للنساء والفتيات. حيث تبرز أهمية مساهمة الإناث في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في رفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي على قدم المساواة مع الرجل فقد قدمت الإناث الأردنيات إسهامات هائلة في الاقتصاد سواء في الأعمال التجارية، الزراعية، ريادة الأعمال أو كعاملات، إلى جانب دورها في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض القطاعات الأخرى، مثل التعليم والصحة، إلا أننا نواجه تحديات كبيرة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بشكل عام والتمكين الاقتصادي بشكل خاص حيث لم تتجاوز مشاركة الإناث في سوق العمل 15% لعام 2020.

ولإلقاء الضوء على واقع الإناث والذكور في المنشآت الاقتصادية فقد تم وصف أبرز المؤشرات الإحصائية في المنشآت الاقتصادية من منظور جندي وذلك من خلال تسليط الضوء على وصول الإناث للموارد الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وقدرتها على السيطرة عليها واتخاذ القرارات المناسبة فيها، والتي تعتبر خطوة أولى وأساسية في تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي لتلبية احتياجات صناعات السياسات ومنتخذي القرارات لرصد خطة التنمية المستدامة 2030، وسد الفجوات في بيانات لقطاع رئيسي لا يوجد له بيانات مرجعية إلا من خلال تعداد المنشآت الاقتصادية والذي يتم تنفيذه كل 5 سنوات، حيث استخدمت نتائج آخر تعداد تم تنفيذه في 2018 والذي يهدف بصورة أساسية إلى توفير منظومة من البيانات ذات الجودة العالية والحديثة تتضمن أعداد المنشآت الاقتصادية في القطاع الخاص بحسب التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي وخصائص العمالة وإيراد المنشآت ورأس المال المسجل حسب نسبة المساهمين والمساهمات.

أهم المفاهيم المستخدمة

المنشأة الاقتصادية: وهي مشروع أو جزء منه له مكان ثابت وتمارس فيه نشاط اقتصادي واحد ويملك هذه المنشأة مالك واحد فرداً كان أو شركة، أي أن مالك/ مالكة المنشأة: قد يكون شخصاً طبيعياً (أنثى/ ذكر) أو اعتبارياً أو جهة حكومية.

التنظيم الاقتصادي للمنشأة العاملة: هو وصف للمنشأة، ويكون واحداً مما يلي: مركز رئيسي ليس له فروع، مركز رئيسي له فروع أو فرع يمسك حسابات مستقلة.

النشاط الاقتصادي: هو ممارسة عمل ينتج عنه سلعة أو خدمة تباع أو تقدم للآخرين سواء كانوا منشآت أخرى أو للاستهلاك العائلي وسواء كانت السلع للاستهلاك النهائي، التكوين الرأسمالي، مادة وسيطة لإنتاج سلعة أخرى أو خدمة أخرى وهنالك تصنيف دولي متفق عليه يسمى "التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية" وباللغة الإنجليزية يسمى (ISIC4) International Standard Industrial Classification of all Economic Activities وهو يصنف المنشآت حسب طبيعة العمل الذي تمارسه وهو يشمل القطاعات الاقتصادية التالية:

- **القطاعات الاقتصادية التي تنتج سلع:** قطاع الزراعة سواء منه النباتي أو الحيواني، قطاع الصناعات الاستخراجية والتي تشمل استخراج المعادن الخام والنفط والغاز الطبيعي، الصناعات التحويلية.

- **القطاعات الاقتصادية التي تنتج أو تقدم خدمة:** قطاع النقل، قطاع تجارة الجملة والتجزئة، قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات التي تقدم خدمات سواء خدمات عامة للجميع أو خدمات لفئة معينة.

الكيان القانوني للمنشأة: هو الوضع القانوني لملكية رأسمال المنشآت التي تهدف إلى الربح والذي حدده قانون الشركات الأردني المعمول به لدى وزارة الصناعة والتجارة، ويمكن تحديد حالات الوضع القانوني على النحو التالي:-

- **منشأة فردية:** وهي المنشأة التي يمتلك رأسمالها شخص طبيعي واحد.
- **شركة تضامن:** تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن عشرين إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة الإرث وهي مسجلة بعقد رسمي ويسمى كل شريك/ شريكة في هذه الشركة متضامن أي ضامن لغيره من الشركاء ومتضامن معهم، وكل من هؤلاء الشركاء مسؤول ومسؤولة عن التزامات الشركة المالية مسؤولية مطلقة في حدود حصته وحصتها في الشركة بالإضافة إلى ممتلكاته وممتلكاتها الخاصة.
- **شركة التوصية البسيطة:** تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء: (1) الشركاء المتضامنون (2) الشركاء الموصون ويعامل الشركاء المتضامنون كما في شركة التضامن، أما الشركاء الموصون والموصيات فيشاركون ويشاركون في رأسمال الشركة دون أن يحق لهم ولهن

إدارة الشركة أو ممارسة أعمالها ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته وحصتها في رأسمال الشركة.

- **شركة ذات مسؤولية محدودة:** تتألف هذه الشركة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين شخصاً وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأسمالها.
- **شركة مساهمة خاصة:** تتألف الشركة المساهمة الخاصة من شخصين أو أكثر ويجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من مراقب الشركات الموافقة على تسجيل شركة مساهمة خاصة مؤلفة من شخص واحد أو أن يصبح عدد مساهميها شخصاً واحداً. وتعتبر الذمة المالية لشركة المساهمة الخاصة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها وتكون الشركة بأموالها وموجوداتها هي وحدها المسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات إلا بمقدار مساهمته في رأسمال الشركة.
- **شركة مساهمة عامة:** يتكون رأسمال هذه الشركة من قيمة الأسهم والتي تطرح للاكتتاب العام ولا يسأل المساهمون عن التزامات الشركة المالية إلا بمقدار الأسهم التي اكتتبوا بها.
- **جمعية تعاونية:** وهي عبارة عن جمعية تضم عدداً من الأشخاص المؤسسين والمنتسبين لها محددة الأغراض تسجل وترخص من خلال الأنظمة المتبعة في المؤسسة التعاونية، وعادة ما تكون هذه الجمعية ذات أهداف ربحية تعود بالنفع على أعضائها.
- **فرع شركة أجنبية عامل:** وهي فرع لشركة مسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى خارج الأردن.
- **منشأة غير ربحية:** وتتكون عادة من المنشآت التي تقدم خدمات للمجتمع يمكن أن تكون مختلفة أو مماثلة للخدمات المقدمة من المنشآت التي تهدف للربح ولكن بدون مقابل أو بسعر رمزي قريب من التكلفة، ومثال ذلك الجمعيات الخيرية والاجتماعية والأندية الرياضية والنقابات والاتحادات.

العاملون والعاملات في المنشأة/ المشتغلون: هم جميع الأفراد العاملين فعلاً في المنشأة ذكوراً أو إناثاً والذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر سواء كانوا من أصحاب المنشأة الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو العاملين والعاملات من أفراد الأسرة دون أجر، أو المستخدمين والمستخدمات بأجر سواء كان الأجر نقدياً أم عينياً وذلك خلال فترة الإسناد الزمني. ويستثنى من أعداد العاملين والعاملات في المنشأة الفئات التالية: المتدربون في المنشأة، المرسلون والمرسلات في بعثات أو إجازات طويلة الأمد، المعارون، العاملون والعاملات في بيوتهم لحساب المنشأة، العاملون والعاملات بدوام جزئي في المنشأة.

المنشآت الاقتصادية العاملة

تعتبر قضية التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن من أهم القضايا التي ترأست قائمة الأولويات الوطنية باعتبارها أداة رصد لتقييم أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس والذي يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. فالتمكين الاقتصادي يقوم على توفير فرصة أكبر للمرأة والرجل للوصول إلى الموارد والتحكم بها والارتقاء بواقعها لمعرفة حقوقها وواجباتها وتعزيز قدرتها في اتخاذ القرارات، حيث تؤدي المرأة دورها في المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل.

وبالرغم من أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وللمجتمع ككل إلا أنها مازالت هي الأكثر تأثراً وتأثيراً بالتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم وما تفرضه من تحديات أمام تمكين المرأة والتي تحول دون وصولهن إلى الموارد الاقتصادية. لذلك جاءت هذه الورقة التحليلية والنظرة الجندرية لبيانات تعداد المنشآت الاقتصادية لعام 2018.

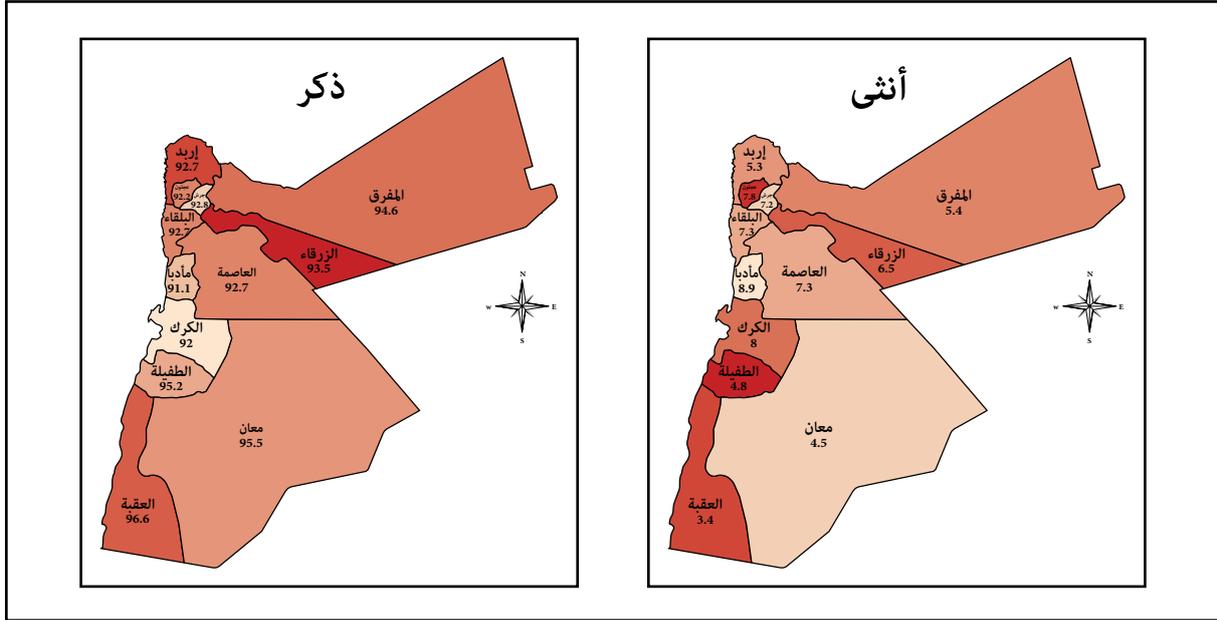
حيث أظهرت النتائج لعام 2018 أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة قد بلغ 167,519 منشأة عاملة، ملكت/ أدارت منها الإناث 11,240 منشأة. كما وتبين النتائج أن المنشآت التي يملكها/ تديرها إناث توزعت ضمن التنظيم الاقتصادي التالي: منها 10,875 منشأة تقع ضمن مركز رئيسي بدون فروع و307 منشأة ذات مركز رئيسي وله فرع و58 منشأة فقط لها فرع يمسك حسابات مستقلة في المقابل المنشآت التي يملكها/ يديرها الذكور توزعت ضمن التنظيم الاقتصادي التالي: منها 150,871 منشأة تقع ضمن مركز رئيسي بدون فروع و4,474 منشأة ذات مركز رئيسي وله فروع و934 منشأة لها فرع يمسك حسابات مستقلة.

ملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018، أن نسبة ملكية / إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية لا تتجاوز 7% سواء مالكات لتلك المنشأة أو مديرات يتأسسن العمل فيها في المقابل 93% هي نسبة ملكية/ إدارة المنشآت لصالح الذكور. علماً بأن ملكية المرأة للمنشأة الاقتصادية أو إدارتها تشكل أحد أهم الأدلة التمكينية الاقتصادية الهامة التي تساهم في وصول المرأة للموارد الاقتصادية المختلفة وإمكانية استخدامها وإدارتها.

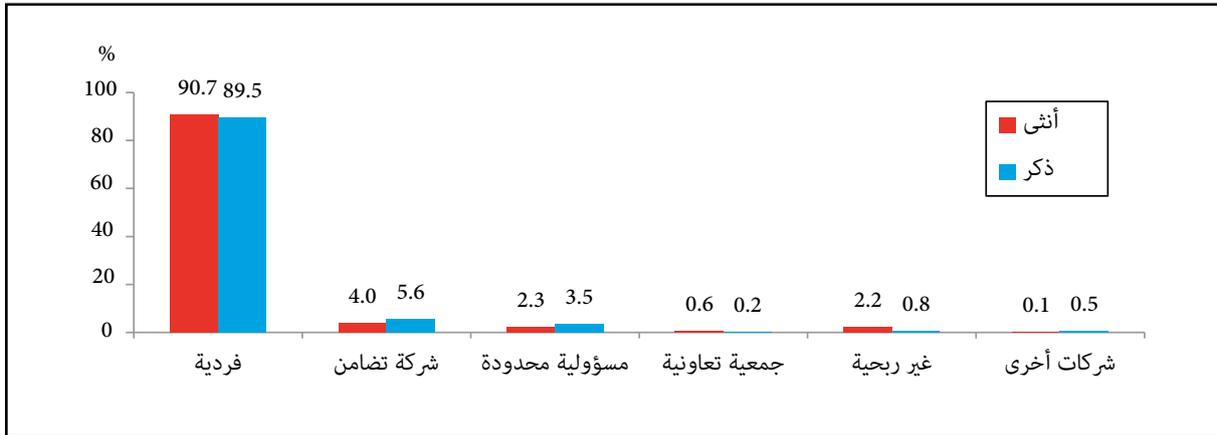
كما يوضح الشكل (1) خريطة التوزيع الجغرافي لملكية/ إدارة المنشآت الاقتصادية على مستوى محافظات المملكة والجنس، حيث تبين أن محافظة مادبا سجلت المرتبة الأولى لملكية/ إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية فيها وقد بلغت النسبة حوالي 9% في المقابل 91% للذكور، تلاها محافظتي الكرك وعجلون بنسبة حوالي 8% للإناث المالكات/ المديرات للمنشأة مقابل 92% للذكور، في حين سجلت محافظة العقبة أقل حصة لملكية/ إدارة المنشأة وبنسبة 3.4% للإناث مقابل 96.6% للذكور.

شكل (1): خريطة التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية حسب المحافظة والجنس، 2018



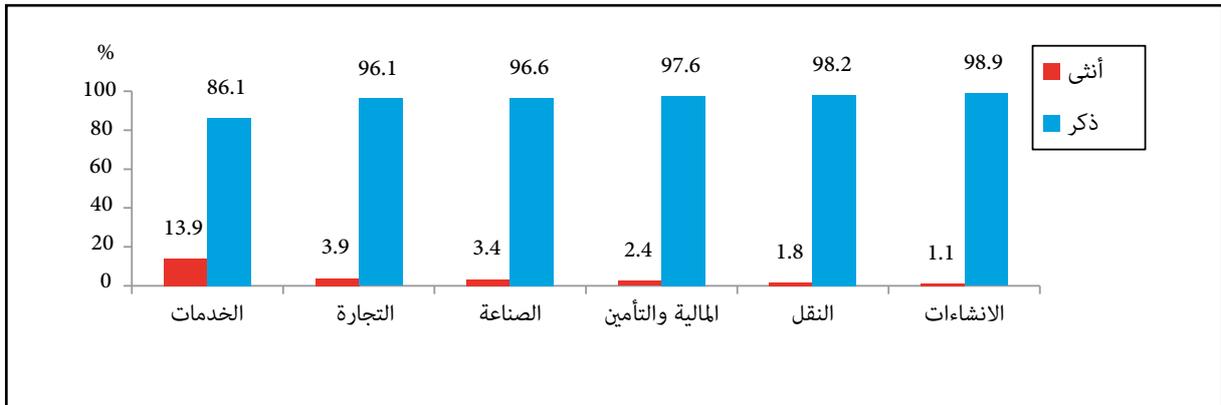
وعند دراسة العلاقة بين ملكية/ إدارة المنشأة والكيان القانوني كما هو موضح بالشكل (2)، تبين أن معظم المنشآت التي كيانها القانوني منشآت فردية تملكها/ تديرها الإناث وبنسبة بلغت 90.7% من إجمالي 11,240 منشأة تملكها/ تديرها الإناث مقابل 89.5% للذكور.

شكل (2): التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشآت الاقتصادية حسب الكيان القانوني والجنس، 2018



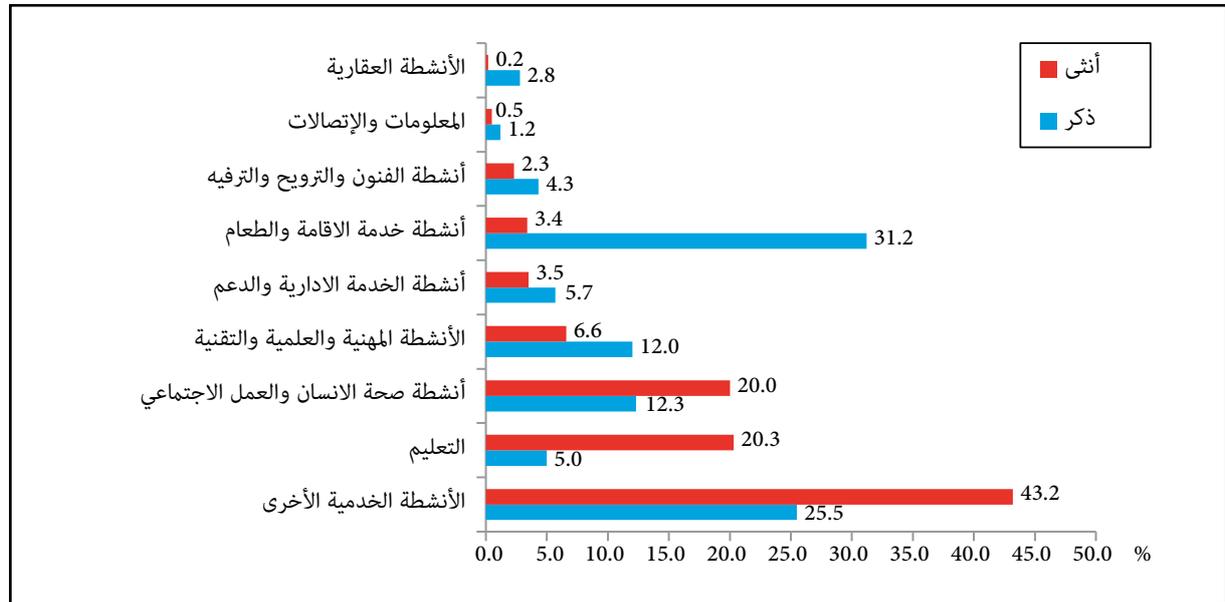
وعند الأخذ بعين الاعتبار التوزيع النسبي ملكية/ إدارة المنشآت الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي كما أشار إليها الشكل (3)، فقد أظهرت النتائج أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في نسبة امتلاك/ إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية حيث بلغت 13.9% مقابل 86.1% للذكور، ويليهما قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 3.9% للإناث مقابل 96.1% للذكور وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعة وبنسبة 3.4% للإناث مقابل 96.6% للذكور، وفي المرتبة الرابعة قطاع المالية والتأمين وفي المرتبة الأخيرة كانت من نصيب قطاعي النقل والإنشاءات وبنسب لم تتجاوز 2% للإناث في الأول و1.1% فقط في الثاني.

شكل (3): التوزيع النسبي ملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي والجنس، 2018



وعند النظر بشكل معمق إلى قطاع الخدمات في الشكل (4)، تبين أن النسبة الأعلى ملكية/ إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات تركزت على ثلاثة أنشطة رئيسية سجلت الأنشطة الخدمية الأخرى كأنشطة صالونات التجميل والأنشطة الشخصية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية... المرتبة الأولى وبنسبة بلغت 43.2% من إجمالي الإناث المالكات/المديرات للمنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات، ثم تلاها نشاطي التعليم والصحة المرتبة الثانية وبنسبة بلغت 20% لكل نشاط، أي أن أربعة من كل خمسة مالكات/ مديرات للمنشآت الاقتصادية العاملة في الاردن تعمل ضمن هذه الأنشطة الثلاثة. أما الذكور المالكين/ المديرين للمنشآت الاقتصادية العاملة فقد تمركزوا في نشاطين رئيسيين وهما أنشطة خدمة الإقامة والطعام والأنشطة الخدمية الأخرى وبنسب بلغت 31.2% و25.5% على التوالي.

شكل (4): التوزيع النسبي لملكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس، 2018

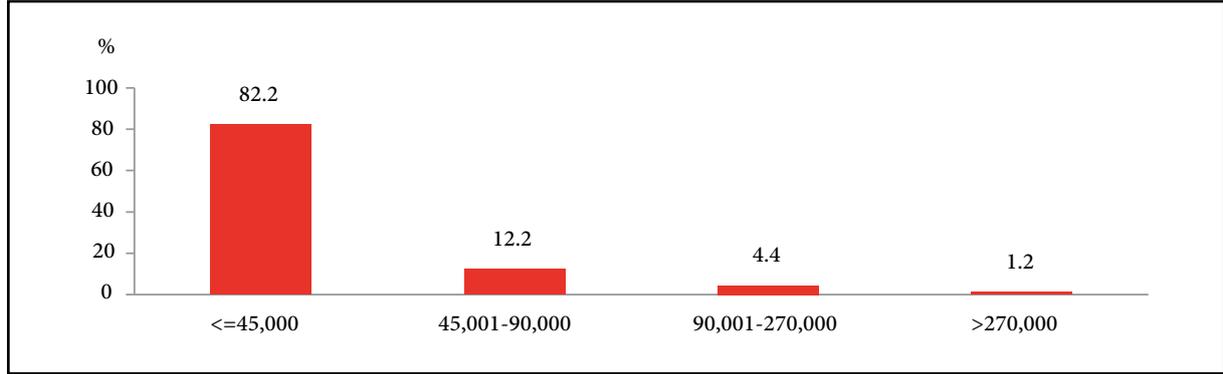


كما تبين وجود علاقة بين الكيان القانوني والقطاع الاقتصادي مع ملكية/ إدارة الإناث للمنشآت الاقتصادية، حيث تبين أن الغالبية العظمى من ملكية/ إدارة الإناث للمنشآت التي تعمل في قطاع الخدمات والتجارة والصناعة كانت ضمن الكيان القانوني للمنشآت الفردية وبنسب بلغت 88.3% و95.4% و93.5% على التوالي. أما قطاعي الإنشاءات والمالية والتأمين فقد كانت ضمن الكيان القانوني للمنشآت ذات المسؤولية المحدودة وبنسب بلغت 58.3% و44.4% على التوالي.

ونلاحظ من خلال توزيع نسبة الإناث المالكات/ المديرات حسب الإيرادات السنوية في الشكل (5)، أن 82.2% من المنشآت الاقتصادية التي تمتلكهن/ تديرهن الإناث إيراداتها السنوية أقل من 45,000 دينار أردني، في حين بلغت نسبة المنشآت الاقتصادية التي حققت إيرادات سنوية من 45,000 - 90,000 دينار أردني 12.2% من إجمالي المنشآت الاقتصادية التي تمتلكهن/ تديرهن إناث و5.6% من المنشآت الاقتصادية كانت إيراداتها السنوية أكثر من 90,000 دينار أردني.

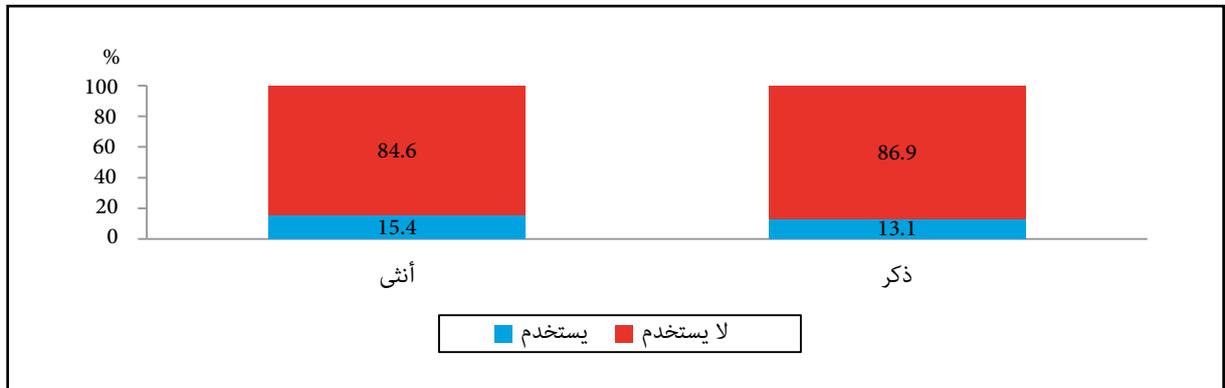
كما أظهرت النتائج العلاقة الجوهرية بين الكيان القانوني للمنشأة الاقتصادية التي تمتلكها/ تديرها إناث مع الإيرادات السنوية لها، حيث أن معظم المنشآت الفردية التي تملكها أو تديرها الإناث حققت إيرادات سنوية أقل من 45,000 دينار أردني بنسبة بلغت 84.6% من إجمالي إيرادات المنشآت الفردية. وكذلك الحال بالنسبة لمنشآت ذات الكيان القانوني منشآت التضامن والمسؤولية المحدودة والجمعيات التعاونية والشركات الأجنبية والتي لا تهدف إلى الربح. أما المنشآت ذات الكيان القانوني توصية بسيطة فكانت غالبية إيراداتها السنوية ضمن الفئة 45,000-90,000 دينار أردني. في حين كانت الإيرادات للمنشآت ذات الكيان القانوني مساهمة عامة ضمن فئة الإيراد السنوي 90,001 - 270,000 دينار أردني.

شكل (5): نسبة الإناث مالكات/ مديرات المنشأة الاقتصادية العاملة حسب الإيرادات السنوية، 2018



أظهرت النتائج في الشكل (6)، أن 15.4% من الإناث يستخدمن سجلات محاسبية منظمة من إجمالي مالكات/ مديرات المنشآت الاقتصادية مقابل 13.1% من الذكور مالكي/ مديري المنشآت الاقتصادية يستخدمون سجلات محاسبية. أن وجود نظام سجلات محاسبية قوي يعمل على توفير كامل الوثائق للأعمال المختلفة، مثل بيانات الأرباح والخسائر، والميزانيات العمومية، وأنواع أخرى من المعلومات. هذه السجلات مفيدة لإعداد بيانات مالية دقيقة. كما وتساعد السجلات المحاسبية الصحيحة أصحاب الأعمال على تجنب الفوائد والعقوبات لأنها تسهل عليهم دفع المبلغ الصحيح للضريبة في الوقت المناسب.

شكل (6): التوزيع النسبي لمالكية/ إدارة المنشأة الاقتصادية حسب الجنس واستخدام سجلات محاسبية منظمة، 2018

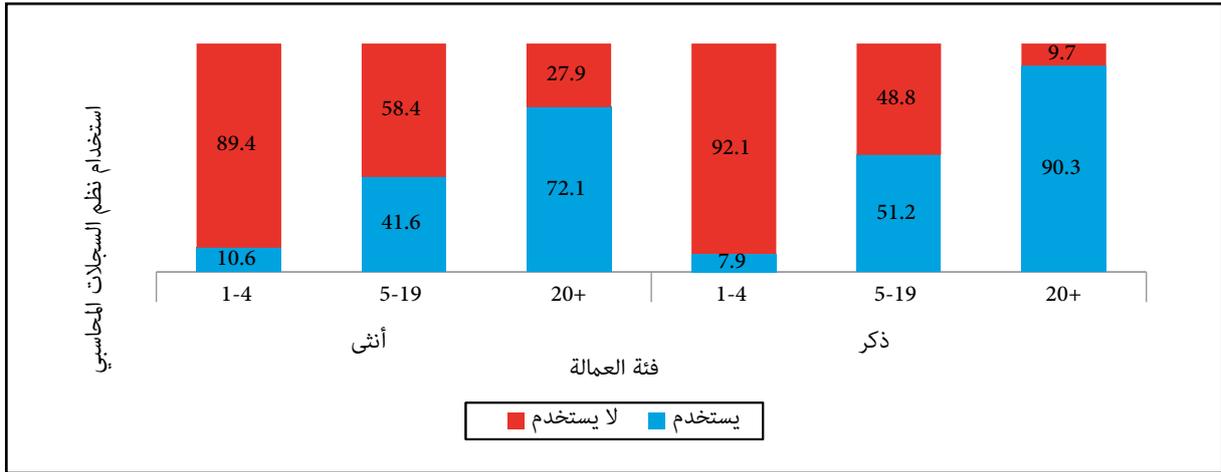


كما تبين عند ربط استخدام السجلات المحاسبية المنظمة وفئة العمالة وبنسبة مالكة/ مدير المنشأة (الشكل 7)، تبين أن المنشآت التي تمتلكها/ تديرها الإناث وتستخدم سجلات محاسبية كانت أعلى نسبة ضمن المنشأة التي توظف فيها 20 عاملاً فأكثر وبنسبة بلغت 72.1% في المقابل 27.9% لا تستخدم السجلات ضمن المنشأة، في حين أن 90% من المنشآت التي يمتلكها/ يديرها الذكور يستخدمون سجلات محاسبية ضمن المنشأة التي توظف فيها 20 عاملاً فأكثر.

كما أظهرت النتائج أن اثنتان من كل خمسة منشآت مملوكة/ مدارة من الإناث وفئة العمالة فيها من 5-19 عاملاً تستخدم سجلات محاسبية منظمة وبنسبة بلغت 41.6% مقابل 58.4% لا يستخدمونها، أما المنشآت التي يملكها/ يديرها الذكور واستخدموا سجلات محاسبية ضمن حجم

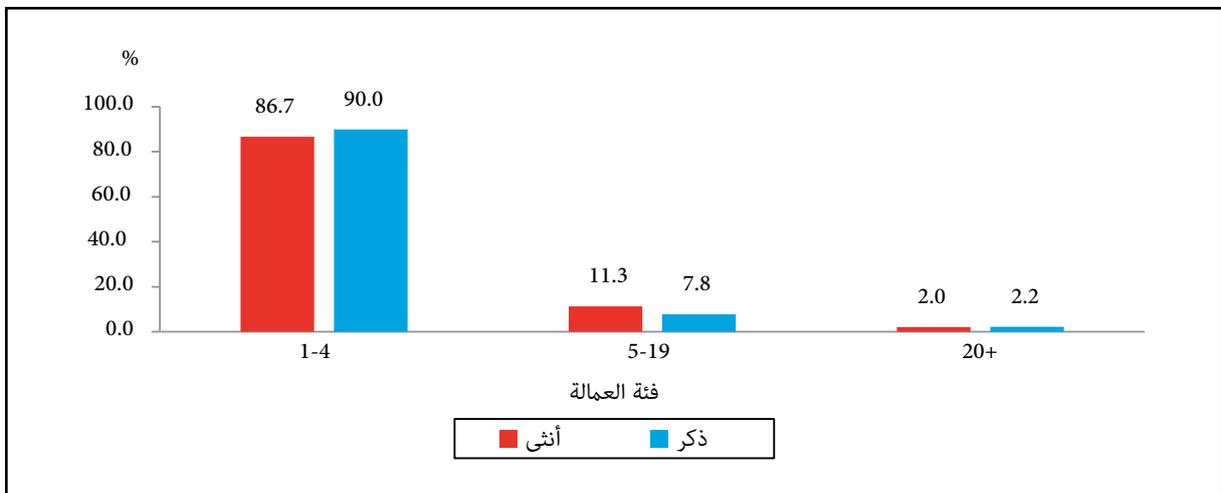
العمالة ذاته فقد بلغت نسبتهم 51.2% في المقابل 48.8% لا يستخدمونها. وأشارت النتائج إلى أن 10.6% من منشآت مملوكة/مدارة من الإناث وفئة العمالة فيها من 1-4 عامل تستخدم سجلات محاسبية منظمة في المقابل 89.4% لا يستخدموها في حين أن 7.9% من المنشآت التي يملكها/يديرها الذكور ضمن فئة العمالة ذاتها يستخدمون سجلات محاسبية في المقابل 92.1% لا يستخدموها.

شكل (7): التوزيع النسبي للملكية/إدارة المنشآت الاقتصادية حسب الجنس وفئة العمالة واستخدام نظم سجلات محاسبية، 2018



أظهرت النتائج في الشكل (8)، أن حوالي أربعة من كل خمس إناث مالكات/مديرات منشآت اقتصادية توظف أربعة عاملين فأقل وبنسبة بلغت 86.7% من إجمالي المنشآت المملوكة/المدارة للإناث في المقابل 90% من الذكور المالكين/المديرين منشآت اقتصادية هي توظف أربعة عاملين وعاملات فأقل و11.3% من الإناث مالكات/مديرات منشآت اقتصادية توظف 5-19 عامل في المقابل 7.8% من إجمالي المنشآت المملوكة/المدارة للذكور، في حين أن المنشآت التي توظف أكثر من 20 عامل وعامله لم تتجاوز نسبة الإناث والذكور المالكين/المديرين لتلك المنشآت 2%.

شكل (8): التوزيع النسبي للملكية/إدارة المنشآت الاقتصادية حسب فئة العمالة وبنسبة مالك ومالكة/مدير ومديرة المنشأة، 2018

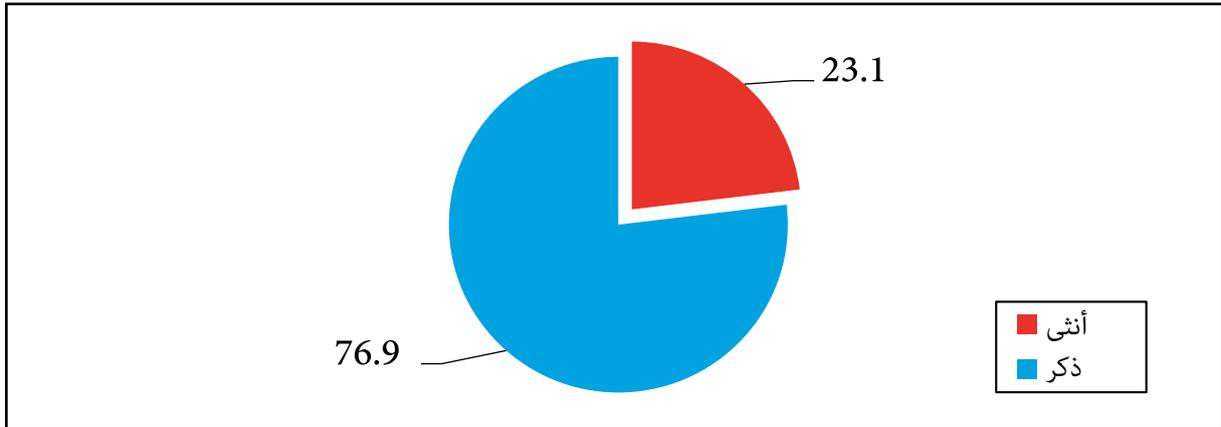


كما أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المالكين والمالكات/ المديرين والمديرات للمنشآت الاقتصادية من الذكور والإناث لا يستخدمون خدمة التجارة الإلكترونية في عمليتي البيع والشراء حيث لم تتجاوز نسبة استخدام هذه الخدمة 1%. وكذلك الحال بالنسبة للتعامل مع بوابة الحكومة الإلكترونية في إدارة أعمالهن حيث لم تتجاوز نسبة التعامل لكل من الإناث والذكور 4%. حيث أن طريقة استخدام الموارد الاقتصادية الإلكترونية تعتبر أحد المقاييس الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

العمالة في المنشأة الاقتصادية

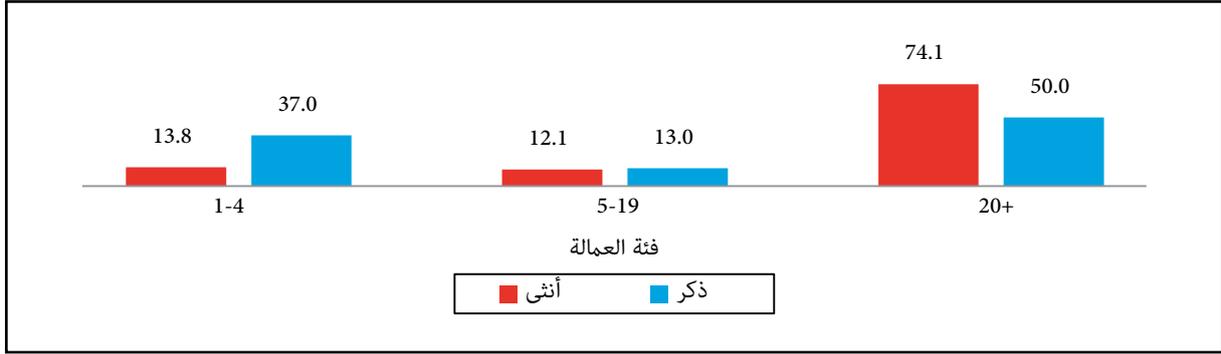
تعتبر مشاركة الإناث العاملات إلى جانب الذكور العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن من القضايا الهامة في سوق العمل الأردني وعنصر هام لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين. فقد أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام 2018 أن حوالي ربع العاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة هن إناث حيث بلغ عددهن 193,837 عاملة ونسبة 23.1%، في المقابل بلغ عدد الذكور 643,910 عاملاً ونسبة 76.9% من إجمالي عدد العاملين الكلي والذي بلغ 837,747 عاملاً وعاملة في المنشآت الاقتصادية. كما في الشكل (9).

شكل (9): التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الجنس، 2018



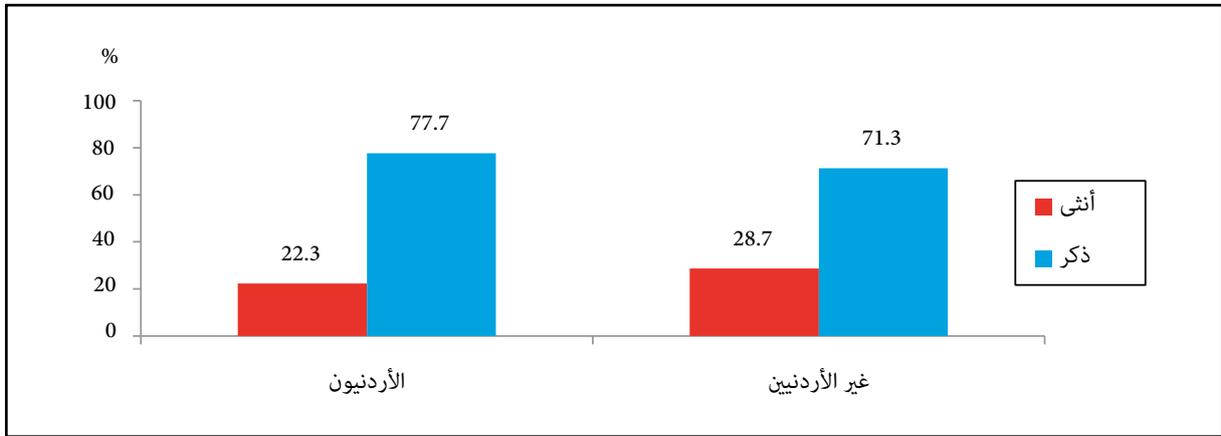
أظهرت النتائج توزيع العاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية حسب فئة العمالة للمنشأة والجنس كما في الشكل (10) حيث تبين أن ثلاثة أرباع الإناث تعملن ضمن المنشآت اللاتي توظف أكثر من 20 عاملاً وعاملة في المنشأة ونسبة بلغت 74.1% في المقابل نصف الذكور يعملن ضمن نفس فئة العمالة للمنشأة ونسبة 50%، وواحدة من كل سبعة إناث تعملن ضمن المنشآت اللاتي توظف 4 عاملين وعاملات وأقل ونسبة 13.8% مقابل 37% من الذكور العاملين في نفس فئة العمالة للمنشأة، وبينت النتائج أن 12.1% من إجمالي الإناث تعملن ضمن المنشآت اللاتي توظف 5-19 عاملاً وعامله بينما 13% من الذكور يعملون في نفس فئة العمالة للمنشأة.

شكل (10): التوزيع النسبي لفئة العمالة حسب الجنس، 2018



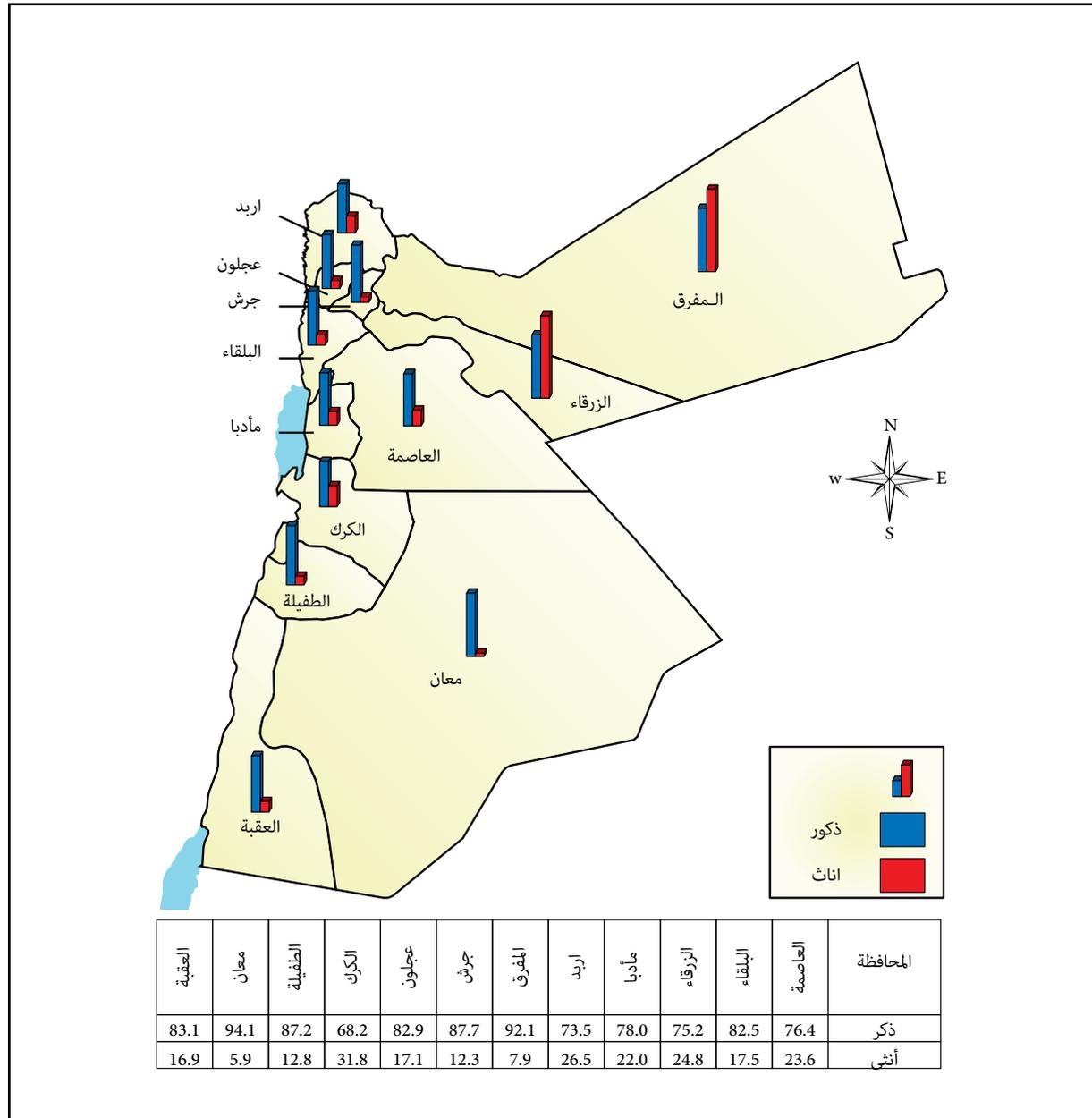
أما بالنسبة لجنسية العاملات والعاملين الموضح في الشكل (11)، فقد أشارت البيانات إلى نسبة العاملات الأردنيات بلغت 22.3% من إجمالي العاملين الأردنيين في المنشآت الاقتصادية في المقابل 77.7% للذكور العاملين الأردنيين، في حين أظهرت النتائج أن أكثر من ربع العاملين والعاملات غير الأردنيين هن من الإناث وبنسبة بلغت 28.7% في المقابل 71.3% للذكور العاملين غير الأردنيين.

شكل (11): التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الجنس والجنسية، 2018



وحسب التوزيع الجغرافي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة الموضح في الشكل (12)، فقد سجلت محافظة الكرك المرتبة الأولى من حيث نسبة العاملات فيها وبنسبة بلغت 31.8% مقابل 68.2% للعاملين، ثم تلاها محافظة إربد وبنسبة بلغت 26.5% للعاملات مقابل 73.5% للعاملين، ومن ثم محافظة الزرقاء حيث تبين أن ربع العاملين والعاملات في المحافظة هن من الإناث وبنسبة 24.8% للعاملات مقابل 75.2% للعاملين، في حين سجلت محافظتي المفرق ومعان أقل نسب للعاملات في المنشآت الاقتصادية حيث بلغت 7.9%، 5.9% على التوالي، مقابل 92.1%، 94.1% على التوالي للعاملين الذكور.

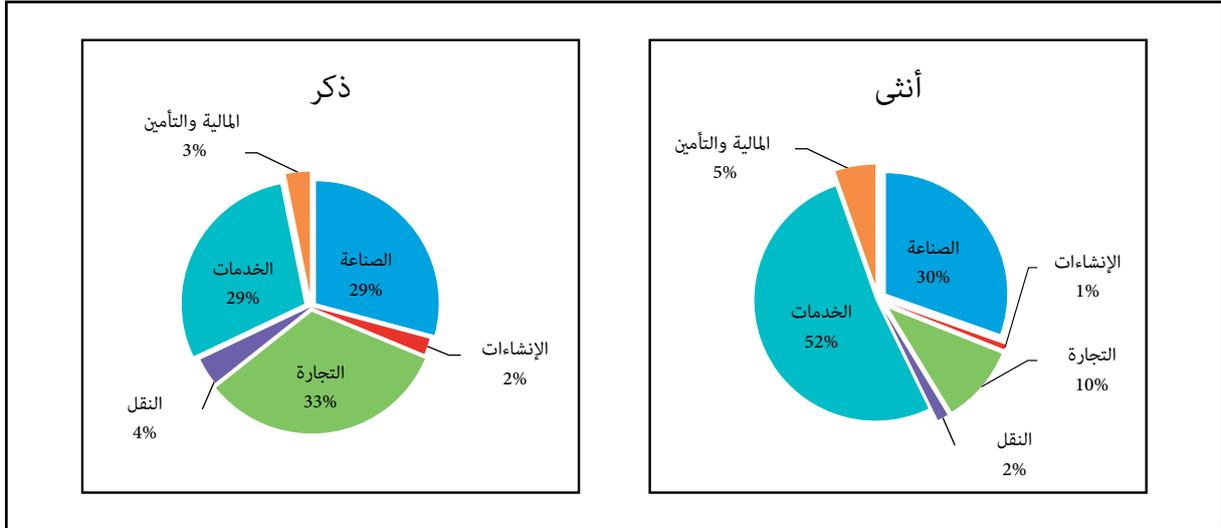
شكل (12): خريطة التوزيع النسبي للعاملين والعمالات في المنشأة الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والجنس، 2018



كما أظهرت بيانات التعداد 2018 في الشكل (13)، تركز أكثر من نصف العمالات في المنشآت الاقتصادية في أنشطة ضمن قطاع الخدمات كالـتعليم والصحة والعمل الاجتماعي مما ينعكس سلباً على تمثيلها في القطاعات الأخرى حيث بلغت نسبة العمالات في قطاع الصناعة 30.5% وفي قطاع التجارة 10.3%، وبلغت في بقية القطاعات 7.4% من إجمالي العمالات الإناث في المنشآت الاقتصادية العاملة. وهذا يؤكد على الثقافة المجتمعية السائدة التي ساهمت في تركيز الغالبية العظمى من الإناث في قطاعات اقتصادية محدودة والنمطية الموروثة في عمل الإناث.

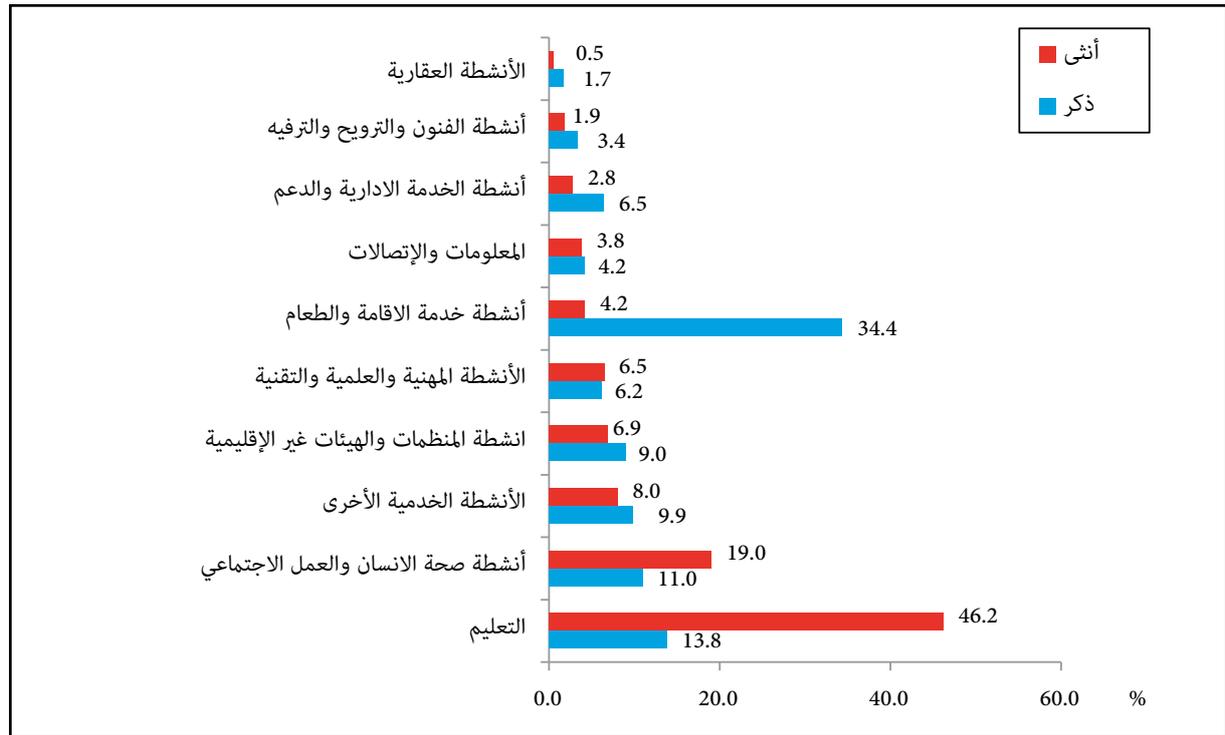
في حين تبين أن واحداً من كل ثلاثة عاملين ذكور يعملون في قطاع التجارة حيث بلغت النسبة 33% ويليها قطاعي الصناعة والخدمات حيث بلغت نسبة الذكور العاملين في هذين القطاعين 29.2%، 29% على التوالي وبلغت نسبة العاملين في بقية القطاعات 8.9% من إجمالي العاملين الذكور في المنشآت الاقتصادية العاملة.

شكل (13): التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي وجنس العامل، 2018



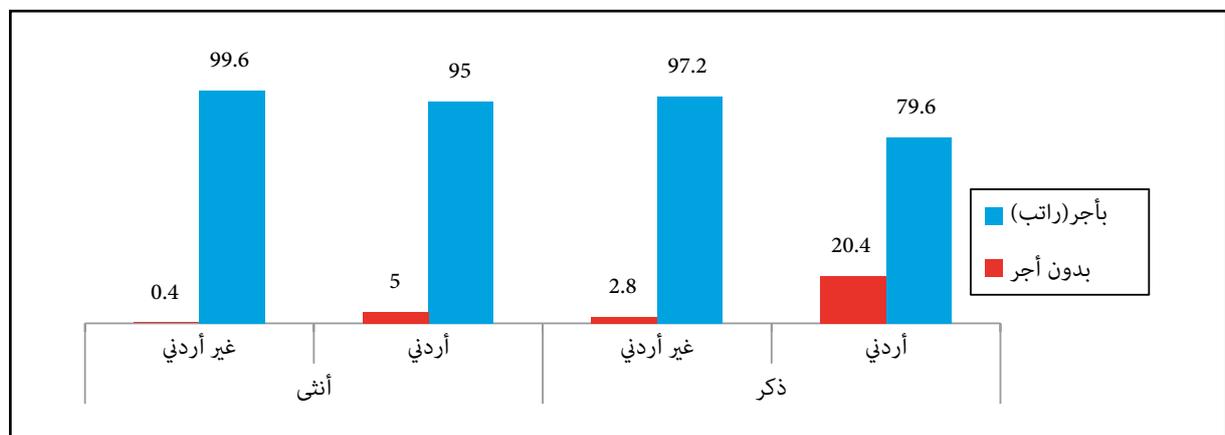
وعند الأخذ بعين الاعتبار توزيع الإناث العاملات ضمن قطاع الخدمات حسب الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الشكل (14)، تبين تمركز الإناث العاملات في نشاطي التعليم والصحة حيث أن نشاط التعليم حظي بالنسبة الأكبر من الإناث العاملات حيث اجتذب حوالي 46.2% منهن، في حين اجتذب نشاط الصحة والعمل الاجتماعي حوالي 19% من مجموع الإناث العاملات في القطاع الخدمي. أما الذكور العاملين في هذا القطاع فقد تمركزوا في نشاطين رئيسيين وهما أنشطة خدمة الإقامة والطعام والتعليم وبنسب بلغت 34.4%، 13.8% على التوالي.

شكل (14): التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاع الخدمات حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس، 2018



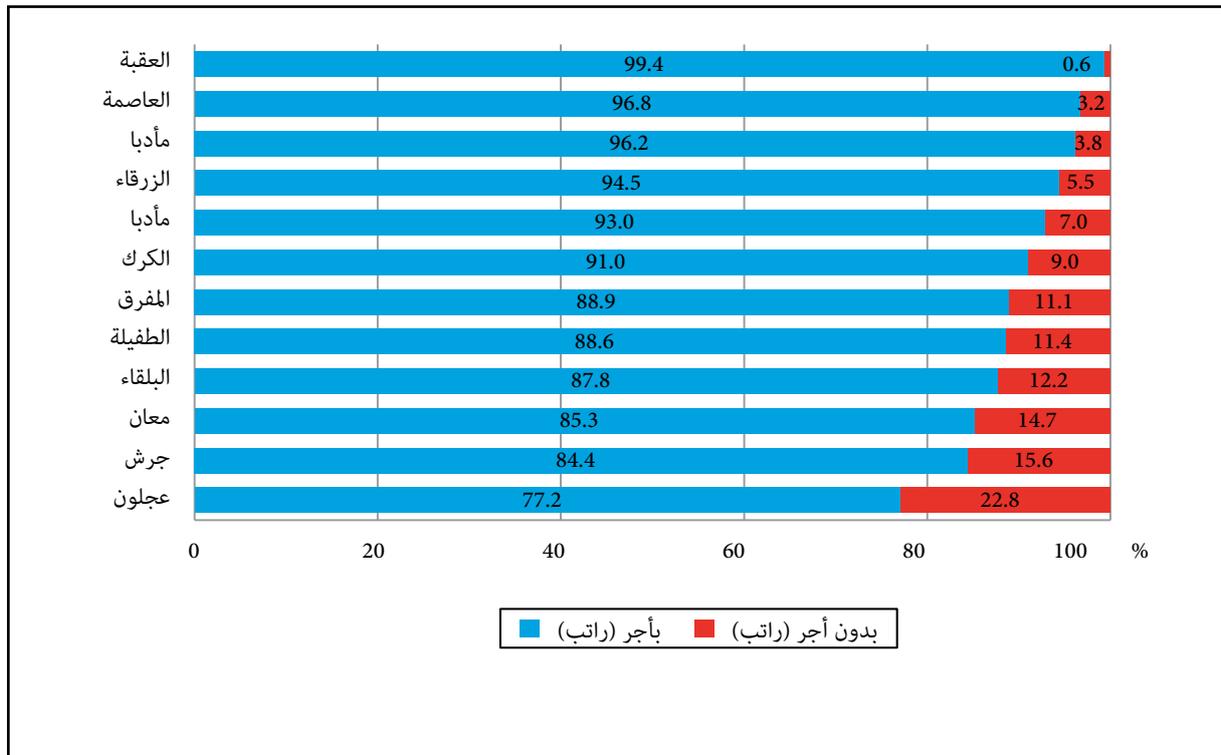
وبشكل عام، أظهرت نتائج التعداد أن الغالبية العظمى من العاملات يحصلن على أجر وبنسبة بلغت 95.8% مقابل 82% من العاملين، في حين أن 4.2% من العاملات و18.3% من العاملين يعملون بدون أجر. وحسب الجنسية كما في الشكل (15) فقد تبين أن 95% من الإناث العاملات الأردنيات يعملن بأجر مقابل 5% منهن يعملن بدون أجر، ومعظم الإناث غير الأردنيات يعملن بأجر وبنسبة بلغت 99.6% مقابل 0.4% يعملن بدون أجر. في حين أظهرت النتائج أن 79.6% من الذكور العاملين الأردنيين يعملون بأجر مقابل 20.4% منهم يعملون بدون أجر ومعظم الذكور غير الأردنيين يعملون بأجر وبنسبة بلغت 97.2% مقابل 2.8% يعملون بدون أجر.

شكل (15): التوزيع النسبي للعاملين والعاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الجنس والجنسية والعمل بأجر/ بدون أجر، 2018



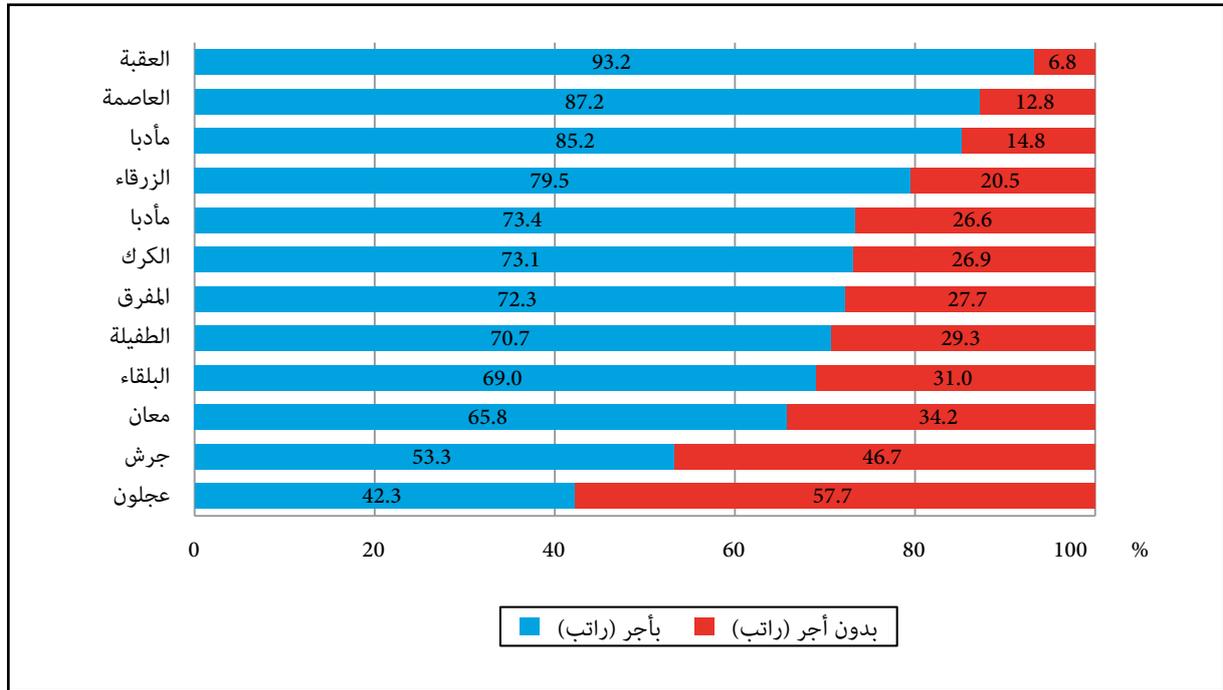
والمتتبع لتوزيع الإناث العاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والحصول على الأجر كما هو في الشكل (16)، أشارت النتائج أن محافظة العقبة سجلت المركز الأول في نسبة الإناث اللاتي يعملن بأجر حيث أن الغالبية العظمى من العاملات في محافظة العقبة تعملن بأجر بنسبة بلغت 99.4% مقابل أقل من 1% تعملن بدون أجر، تليها محافظة العاصمة وبنسبة بلغت 96.8% تعملن بأجر مقابل 3.2% تعملن بدون أجر، في حين سجلت محافظة عجلون الترتيب الأخير في نسبة الإناث العاملات بأجر وبنسبة بلغت 77.2% من إجمالي العاملات في المحافظة مقابل 22.8% للعاملات بدون أجر.

شكل (16): التوزيع النسبي للإناث العاملات في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والعمل بأجر/ بدون أجر، 2018



في حين أن النتائج في الشكل (17) أشارت إلى أن محافظة العقبة سجلت المركز الأول في نسبة الذكور الذين يعملون بأجر وقد بلغت نسبتهم 93.2% مقابل أقل من 7% يعملون بدون أجر، تليها محافظة العاصمة وبنسبة بلغت 87.2% يعملون بأجر مقابل 12.8% يعملون بدون أجر، في حين سجلت محافظة عجلون الترتيب الأخير في نسبة الذكور العاملون بأجر وبنسبة بلغت 42.3% من إجمالي العاملين في المحافظة مما انعكس على ارتفاع نسبة العاملين بدون أجر في المحافظة وبنسبة بلغت 57.7% حيث سجلت أعلى نسبة للعاملين بدون أجر مقارنة مع المحافظات الأخرى.

شكل (17): التوزيع النسبي للذكور العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والعمل بأجر/ بدون أجر، 2018



التوصيات

وخلصت هذه الورقة إلى عدة توصيات أبرزها:

- ضرورة تشكيل فريق وطني من أجل تحديد الاحتياجات من البيانات ووضع وتطوير المؤشرات الاقتصادية من منظور جندي بشكل عام ومؤشرات تقيس التمكين الاقتصادي للمرأة والرجل (ملكية/اتخاذ القرار) بشكل خاص.
- التنسيق الممنهج مع كافة الجهات المعنية بإحصاءات النوع الاجتماعي، الحكومية وغير الحكومية، لدمج الجهود وتبادل الخبرات.
- نشر الوعي بين متخذي القرار ومستخدمي البيانات ومنتجها حول أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي اقتصادياً.
- لضمان الجودة والاتساق والدقة الإحصائية، يجب أن تكون دائرة الإحصاءات العامة الجهة الوحيدة في إصدار الأرقام الرسمية للإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي والعمل نحو تحسين طرق استخدام التقنيات الإلكترونية من كلا الجنسين لاستمرارية وتنمية الأعمال.
- توفير جميع التسهيلات في الإجراءات التي تساهم في تمكين المرأة اقتصادياً.
- توفير السياسات الواضحة التي تحد من الفصل الوظيفي القائم على النوع الاجتماعي وإزالة الحواجز التي تحول دون عمل المرأة في القطاعات عالية الإنتاجية.
- وضع الاجراءات اللازمة من أجل احتساب قطاع العمل غير المنظم لكلا الجنسين وتضمينها في التعدادات والمسوحات المختلفة.
- عمل مراجعة لمختلف الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل سواء تلك الصادرة عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو عن مؤسسات المجتمع المدني.
- العمل على تحسين شروط وفرص العمل في الأردن بشكل عام، والسعي نحو تمكين الفتيات والنساء بما يتطلبه سوق العمل وبالأخص في المهن والمراكز القيادية والإدارية بشكل متساوي مع الرجل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

